العرب
الجمعة 2020/07/10
السنة 43 العدد 11757

تزدحم بالسياح صيفا

جندي ووزير للداخلية

قرية الميموزا

مملكة صغيرة على الريفييرا الإيطالية تأمل في الاستقلال

معركة على التاج الملكي لقرية بشارع واحد وجندي يسكنها متقاعدون

على الحدود الإيطالية الفرنسية تبحث قرية صغيرة خالية من السكان تقريبا إلا من بعض المتقاعدين عن الاستقلال كمملكة مجهرية بشارع رئيسي واحد وجندي واحد ينظم شؤون الأمن واستقبال السياح و يترأس وزارة الداخلية، في مملكة سيبورغا حيث تشتد المنافسة على التاج الملكي.

سيبورغا (إيطاليا) - تسعى "المملكة" المعلنة أحاديا في قرية سيبورغا المطلة على الريفييرا الإيطالية إلى انتزاع اعتراف دولي بها كإحدى أصغر الدول في العالم، في معركة متعددة الأوجه تفتح الباب أمام رهانات سياسية واقتصادية كبيرة.

وتصف نينا مينيغاتو انتخابها أول "أميرة" في تاريخ هذه القرية بأنه "أشبه بقصص الأحلام".

نينا مينيغاتو

لم أكن أتصور يوما أني سأصبح أميرة، إنه شيء من قصص الأحلام

وتزور سيدة الأعمال الألمانية هذه البالغة من العمر 41 عاما "رعاياها" وتجوب أزقة "المملكة" الصغيرة الممتدة على بضعة كيلومترات مربعة والتي يقطنها 300 شخص.

وتوضح مينيغاتو التي تدير شركة عقارية في موناكو "لم أكن أتصور يوما أني سأصبح أميرة"، بعدما تولى زوجها السابق مارتشيلو منصب "أمير" سيبورغا على مدى تسع سنوات.

ويعرض تاجها للسكان والمارة في مكتب هيئة السياحة المحلية المستخدم أيضا كمتجر للتذكارات "الملكية".

ينادي "حكام" هذه القرية الصغيرة في منطقة ليغوريا الإيطالية قرب الحدود الفرنسية بمنح سيبورغا صفة الدولة المجهرية، مستندين إلى وثائق من القرن الثامن عشر يقولون إنها تؤكد أن القرية لم تنضم قانونيًا إلى إيطاليا.

وتكتسي هذه المعركة بعدا اقتصاديا يتمثل في تحفيز السياحة وتفادي النزوح السكاني الذي أفرغ الوسط التاريخي لعدة مناطق إيطالية من سكانها.

وترغب "الأميرة" نينا في إعادة استخدام عملة محلية تحمل اسم "لويجينو" وإقامة فندق فاخر على تلة مجاورة تطل على أربعة "بلدان" هي فرنسا وموناكو وإيطاليا... و"إمارة سيبورغا". كذلك تسعى إلى إنشاء خط لعربات التلفريك بهدف ربط القرية بالساحل.

وليست سيبورغا الدولة المجهرية الوحيدة غير المعترف بها في العالم، غير أن سكان سيبورغا يؤكدون أن الطابع الخاص الذي تتمتع به "إمارتهم" يستند إلى وقائع مثبتة ويبدون تصميما على انتزاع اعتراف بذلك من السلطات الإيطالية.

في عام 954 انتقلت ملكية القرية إلى الرهبنة البندكتية، ويروي السكان أن كاهن سيبورغا أصبح في 1079 أمير الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

بعدها اشترت السلالة الملكية في منطقة سافوا هذه القرية سنة 1697 دون أن تُسجل العملية رسميا.

ويؤكد سكان سيبورغا أن هذا الخطأ أبطل مفاعيل العملية، ويؤشر حتى على أنها لم تحصل في الأساس، فيما يشير المؤرخون إلى عدم العثور يوما على الوثيقة الأصلية لعملية البيع. وقد أجريت مفاوضات لسنوات مع فيكتور أميديه الثاني دوق سافوا وملك ساردينيا المستقبلي للتوقيع على عملية البيع رسميا دون بلوغ أي نتيجة.

ويقول السكان إن هذا الأمر يعني أن "الإمارة" استثنيت من إعلان توحيد إيطاليا سنة 1861 وتشكيل الجمهورية الإيطالية سنة 1946.

هل يمكن بذلك اعتبار هذه القرية الزراعية الصغيرة التي يقطنها متقاعدون ولا تضم سوى شارع رئيسي واحد، دولة مستقلة؟

يجيب أستاذ التاريخ في جامعة فيرجينيا الغربية الأميركية ماثيو فيستر عن هذا التساؤل بالنفي، بالاستناد إلى "وثائق تظهر أن وكلاء تابعين لملك ساردينيا استحوذوا فعلا على سيبورغا سنة 1729 بموافقة سكان محليين ودعمهم".

وتصف الحكومة الإيطالية هذه الادعاءات بأنها خرافات. ورفضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان طلبا سابقا من سكان القرية يتعلّق بهذه الغاية، غير أن نينا مينيغاتو لا تزال مصممة على مواصلة الكفاح من أجل استقلال "المملكة" بالاستعانة بفريق جديد من المحامين.

ويقول أستاذ التاريخ المساعد في جامعة جنوى الإيطالية باولو كالكانيو، إن الفكرة تعتمد على خرافة متوارثة لأن الكهنة الذين كانوا يقودون سيبورغا "لم يكونوا أمراء، إذ أن هذا اللقب لم يظهر يوما في الوثائق العائدة إلى القرون الوسطى".

هذا الأمر لم يمنع مزارعا لنبات الميموزا يدعى جورجو كاربونه من إعادة إطلاق فكرة إقامة "إمارة سيبورغا" في ستينات القرن الماضي.

وبعدما أعلن نفسه "أميرا" على القرية، وضع دستورا لها ونشيدا خاصا إضافة إلى راية ملكية وحتى شعار هو "أجلسوا في الظل"، حسب ما يرْويه غوستافو أوتولينغي وهو متقاعد في سن الـ88 من سكان سيبورغا.

كذلك أقام "الأمير" جورجو "جيشا" لا يضم حاليا سوى رجل واحد هو سيكوندو ميسالي (64 عاما) شغل أيضا منصب "وزير" الداخلية ووزير المال ثم "رئيس الوزراء".

غير أن أداء كاربونه خيب آمال كثيرين بعدما أثبت عجزا عن "إصلاح طريق أو مجرد عمود إنارة في الشوارع" بحسب أوتولينغي.

في الشتاء تفرغ شوارع القرية، إلا من حفنة من المتنزهين الفرنسيين، فيما يرتفع عدد السكان صيفا إلى ألفي شخص مع توافد السياح بالحافلات في رحلات استكشافية يومية.

ويكون في استقبال هؤلاء عادة الجندي الوحيد في "الإمارة" بقبعته الزرقاء وبزته الأنيقة في ساحة القرية المركزية.

ويقول هذا الرجل إنه يشعر بالانتماء إلى "إيطاليا وسيبورغا معا". وعلى غرار سائر سكان القرية، يدفع ضرائبه إلى السلطات في روما ويدلي بصوته في الانتخابات الإيطالية، لكنه يؤكد أن سيبورغا هي "أرضه بالتبني".

وبالإضافة إلى مهام الحراسة اليومية، يملك هذا الرجل مفاتيح السجن الصغير في القرية وهو ليس سوى غرفة حجرية صغيرة بأرضية مغطاة بالقش لم تستقبل أي نزيل منذ قرون.

وبحسب الأخبار المتداولة في القرية، فإن فرسان الهيكل أخفوا قبل حوالي ألف سنة "الكأس المقدسة" في سيبورغا.

ولا يتوانى القائمون على الإمارة الصغيرة عن الترويج لهذا الأمر عبر تزيين المنازل الحجرية الصغيرة بصور لفرسان الهيكل أو من خلال توجيه السياح إلى ساحة صغيرة يشكل الحصى المنتشر فيها شكل صليب هذا التنظيم.

غير أن الخبيرة في تاريخ هذا التنظيم في جامعة كارديف إيلينا بيلومو تشكك في هذه النظرية واصفة إياها بأنها من "الخرافات المعاصرة". وتقول "لا دليل على وجود فرسان الهيكل في منطقة سيبورغا في القرون الوسطى".

ولإكمال هذا المشهد السريالي في القرية، يطالب فرنسي منذ 2016 بحقه في "التاج الملكي" معلنا نفسه "أمير سيبورغا صاحب السمو الملكي" نيقولا موت.

وقد أحاط الفرنسي نيكولا موت نفسه بـ"مستشارين" وأقام في دارة بالقرية، كذلك أنشأ موقعا إلكترونيا عن هذه "الدولة" الصغيرة مناديا بـ"القيم العالمية الأساسية" و"حماية البيئة".

ويواجه موت اتهامات قضائية في فرنسا في إطار تحقيق لا يزال مستمرا في شأن قضايا تزوير جوازات سفر وعملات، وهو ما ينفيه.

ويقول غوستافو أوتولينغي، وهو مؤلف كتاب عن تاريخ سيبورغا، إن "أحدا لا يمكنه منع أي كان" من إعلان نفسه ملكا أو دوقا أو أميرا في المنطقة.

وبالفعل، ثمة كثيرون نصبوا أنفسهم في هذا الموقع بينهم تنظيم يصف مسؤولوه أنفسهم بأنهم "مدافعون عن الوسط المسيحي" في سيبورغا.

ووسط كل هذه المعمعة، يبقى رجل مصمما على سيادة القانون في القرية هو رئيس البلدية إنريكو إيلاريوتسي الذي يؤكد أنه على تواصل دائم مع الشرطة الإيطالية.

وهو يقول "لا مكان للأمراء المزيفين أو المحتالين في سيبورغا أيًا كانوا".

سكان سيبورغا يؤكدون أن الطابع الخاص الذي تتمتع به إمارتهم يستند إلى وقائع مثبتة ويبدون تصميما على انتزاع اعتراف بذلك من السلطات الإيطالية

فنانون فلسطينيون فقراء على قارعة الطريق

رسام يبيع لوحاته في أسواق شعبية وآخر يعرض متحف آثار للبيع

غزة - أجبر فنان تشكيلي من غزة على التنقل بلوحاته في الأسواق الشعبية على أمل أن يروج لبيعها، فيما اضطرت الظروف الاقتصادية الصعبة مالك متحف للآثار إلى عرضه للبيع.

ويشكل ذلك انعكاسا لحدة تدهور الحياة الفنية والتراثية في قطاع غزة الذي يقطنه زهاء مليوني نسمة والمحاصر إسرائيليا منذ 13 عاما ويعاني من فقر مدقع ومعدلات بطالة قياسيّة.

يقول الفنان التشكيلي عمار أبوشمالة، وهو في مطلع الثلاثينات من عمره، إن آخر ما كان يفكر فيه احتمال أن يضطر إلى عرض لوحاته في أسواق شعبية بسبب ندرة الإقبال على شرائها.

ويعتبر أبوشمالة أن ما وصل إليه حاله مرآة للظروف الاقتصادية والاجتماعية بالغة السوء في قطاع غزة وانعكاساتها الكبيرة على مهنة الفن "التي يصعب جدا أن توفر لقمة العيش في هكذا ظروف".

وهو يجوب بلوحاته أسواقا شعبية رئيسية تقام بشكل أسبوعي في غزة لعرض لوحات ورسومات فنية، تحتوي على المناظر الطبيعية والبحار ومشاهد من الحياة الفلسطينية، للبيع؛ علما أن تنظيم معارض مختصة يعد أمرا نادر الحدوث في القطاع.

ويقول أبوشمالة إن سوء اقتصاد غزة يدفع السكان إلى البحث عن الأولويات الخاصة بالحياة الأساسية لكنه مضطر إلى السعي خلف أي بدائل ولذلك لجأ إلى فكرة معرض متنقل في الأسواق يحمل اسم "صورة وتذكار".

ويشير إلى أن العشرات من اللوحات تكدست في منزله دون إقبال ما دفعه إلى عرضها في الأسواق لعل ذلك يكون فرصة لإطلاع السكان على أعماله الفنية التي أنتجها يدويا بالألوان الخشبية والمائية.

ويتراوح ثمن اللوحة الواحدة التي يعرضها أبوشمالة بين 10 و20 دولارا أميركيا، وهو يؤكد أن هذا السعر في المتناول ولكن قلة الإمكانيات لدى سكان القطاع وشراء اللوازم الأساسية يجعلانه مرتفعا.

بموازاة ذلك فإن خيارات عمر بنات، وهو في الخمسينات من عمره، صارت معدومة أكثر بعد أن أجبره سوء الأوضاع الاقتصادية على عرض مقتنيات متحف شخصي أقامه في غزة على مدى سنوات للبيع الكامل.

ويقول بنات، إن قرار بيع متحفه الذي عمل على تأسيسه قبل أكثر من 30 عاما لم يكن سهلا عليه لكنه أجبر على ذلك تحت وطأة الحاجة إلى إعالة أسرته في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة في غزة.

ويضم متحف بنات مجموعة كبيرة من قطع الآثار والتحف الفنية التي يعود بعضها إلى عشرينات القرن الماضي وأصبحت جميعها معروضة للبيع، وهو ما يعتبره أصعب قرار يتخذه في حياته.

ويشير إلى أنه رغم القيمة التاريخية لمحتويات متحفه، أجبره ضعف الإقبال الرسمي والشعبي عليها وانعدام قدوم السياح الأجانب إلى قطاع غزة بحكم الحصار الإسرائيلي على إعادة النظر في جدوى وفائدة المشروع.

ويقول الرجل بنبرات من الحسرة إن "غزة مغلقة منذ سنوات طويلة، والسياح لا يأتون إلينا ولا توجد حركة بيع خارج النطاق المحلي وهو أمر نادر في ظل مصاعب الناس وانتشار الفقر في صفوفهم".

ويضيف أن "كل قطعة أثرية أو تحفة فنية في متحفي لها قصة ارتبطت بصاحبها وزمنه الذي مضى وقد حاولت عبر مشروع المتحف إعادة قيمة التاريخ، لكن بينما يقال إن التاريخ لا يرحم فإن الواقع كذلك أصعب".

وتفرض إسرائيل حصارا مشددا على قطاع غزة يتضمن قيودا على حركة الأفراد والبضائع منذ سيطرة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على الأوضاع فيه بالقوة منتصف عام 2007.

وبحسب بيانات صادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة فإن نسبة الفقر في قطاع غزة وصلت إلى ما يقارب 75 في المئة وهي نسبة تعد الأعلى على مستوى العالم من حيث الاكتظاظ السكاني.

ومع نهاية العام الماضي شكل قرار سلطات حركة حماس الحكومية دمج وزارة الثقافة في غزة ضمن وزارة التربية والتعليم شاهدا على ضعف الاهتمام الرسمي بالبعد الثقافي وأهميته، بما في ذلك تقديم الدعم للفنانين في مختلف المجالات.

من يشتري لوحات لا تؤكل

ويقر وكيل وزارة الثقافة في غزة أنور البرعاوي بأن غياب رمزية المكان لوزارة الثقافة بمثابة اعتداء على أهمية الوزارة ودورها في التعبير عن الشخصية والهوية الفلسطينيّتيْن.

الحاجة الماسة في غزة إلى دعم الحركة الثقافية انطلاقا من أهمية ذلك في إثبات الهوية والرواية الفلسطينية التاريخية

ويشدد البرعاوي على الحاجة الماسة في غزة إلى دعم الحركة الثقافية بكافة أشكالها انطلاقا من أهمية ذلك ودوره في إثبات الهوية والرواية الفلسطينية التاريخية في سياق الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي.

ويضيف أن الواقع الثقافي في غزة صعب للغاية وهو بحاجة إلى روافع وطنية تعزز حضوره وقيمته في وعي الأجيال الفلسطينية، ما يتطلب تكاملا في الأدوار بين دعم القطاع الرسمي والأهلي في إطار الدفع بالموازنات والخطط الإستراتيجية.